

جامعة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الثانية ليسانس

مادة: الاقتصاد الدولي (أعمال موجهة)

ملخص البحث رقم 03:

ميزان المدفوعات وآليات علاج اختلالاته

إعداد وتلخيص:

د. زوردي عبد الكريم



1- مفهوم ميزان المدفوعات:

هو سجل محاسبي يُوثَّق جميع المبادلات والمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة (حكومة، أفراد، مؤسسات قطاع عام أو خاص) والمقيمين في الدول الأخرى (الأجانب) خلال فترة زمنية معينة عادة السنة. كما يتم تسجيل قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات والمعاملات الرأسمالية وحركة الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذه الدولة خلال السنة.

ويكون التسجيل في ميزان المدفوعات وفق قاعدة القيد المزدوج، وهو متوازن محاسبيا دائما لأن كل معاملة دولية ينجم عنها تبادل قيم اقتصادية مثل تبادل سلعة مقابل النقود أو التزام بالسداد على الأجل. فكل معاملة دولية يسجل أحد طرفيها في الجانب المدين والطرف الآخر في الجانب الدائن.

2- أهمية ميزان المدفوعات: تتجلى أهمية ميزان المدفوعات في النقاط التالية:

- ✓ مؤشر اقتصادي رئيسي: يُعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على معرفة الوضع الاقتصادي للدولة تجاه العالم الخارجي.
- ✓ تحليل السياسات الاقتصادية: يُساهم في تقييم أثر السياسات الاقتصادية المتبعة على هيكل التجارة الخارجية.
- ✓ تحليل الهيكل الاقتصادي للدولة: يساعد ميزان المدفوعات في معرفة ما إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج المحلي، الريع مثل النفط، التمويل الخارجي، أو التدفقات الأجنبية، مما يساعد على توضيح نقاط القوة والضعف في اقتصاد الدولة.
- ✓ أداة للتخطيط: يُستخدم كأداة مساعدة للتخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية.

3- مكونات ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة حسابات رئيسية:

- ✓ الحساب الجاري: يُسجَّل هذا الحساب المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات، ويتضمن:
 - الميزان التجاري (التجارة المنظورة): يُسجَّل صادرات وواردات السلع المادية.
 - ميزان الخدمات (التجارة غير المنظورة): يُسجَّل المعاملات الخاصة بالخدمات مثل النقل، التأمين، والسياحة.
 - التحويلات من جانب واحد: تشمل التحويلات المالية التي لا تتطلب مقابل، مثل المساعدات والهدايا.
- ✓ حساب رأس المال والعمليات المالية: يُركِّز على حركات رؤوس الأموال، ويشمل:
 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة: استثمار يقوم به مستثمر أجنبي داخل الدولة بهدف السيطرة أو المشاركة في إدارة مشروع، استثمار جزائري في الخارج، مثل إنشاء مصنع سيارات.
 - استثمار الحافظة (الأوراق المالية): استثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات دون السيطرة على الشركة.
 - القروض والديون: كل المعاملات التي تمثل إقراض أو اقتراض بين الدولة أو الشركات والبنوك الأجنبية.
- ✓ حساب الاحتياطات الرسمية: يتضمن التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة، مثل احتياطات النقد الأجنبي والذهب النقدي. التغيرات في أرصدة الاحتياطات الدولية (الأصول والالتزامات الدولية) ضرورية لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات من خلال الطرق التالية:

- تصدير / استيراد الذهب النقدي لدى البنك المركزي:
- تخفيض / زيادة رصيد البنك المركزي من العملات الأجنبية:
- تخفيض / زيادة ما تملكه الحكومة من أذونات الخزنة الأجنبية:
- بيع / شراء أذونات خزنة حكومية للأجانب:
- زيادة / خفض الودائع الأجنبية لدى البنوك الوطنية:
- السحب / الإضافة إلى حصة الدولة لدى صندوق النقد الدولي:

4- أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات وآليات العلاج؛ قد يواجه ميزان المدفوعات اختلالات ناتجة عن عدة عوامل، منها:

- ✓ الاختلال المؤقت (العارض): يحدث نتيجة ظروف استثنائية مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب، ويكون عادة مؤقتًا. يُعالج هذا الاختلال من خلال التدخلات الطارئة، مثل الحصول على مساعدات دولية لتغطية العجز المؤقت.
- ✓ الاختلال الموسمي: ينتج عن تغيرات موسمية في الأنشطة الاقتصادية، مثل اعتماد دولة على تصدير منتجات زراعية في مواسم محددة. ويمكن التعامل مع هذا الاختلال عبر إنشاء احتياطي مالي خلال فترات الفائض لتغطية فترات العجز، أو تنويع قاعدة الصادرات لتشمل منتجات غير موسمية.
- ✓ الاختلال الدوري: مرتبط بالدورات الاقتصادية، حيث تتأثر الميزانية بفترات الركود والازدهار. ومن أجل علاج هذا الاختلال يُستخدم مزيج من السياسات المالية والنقدية، مثل تعديل أسعار الفائدة أو الإنفاق الحكومي.
- ✓ الاختلال النقدي: ينجم عن تغيرات في العرض والطلب على العملة المحلية، مما يؤثر على قيمتها وسعر الصرف. ويُعالج من خلال سياسات نقدية تستهدف استقرار العملة، مثل التحكم في العرض النقدي أو تعديل سعر الصرف.
- ✓ الاختلال الهيكلي: يعود إلى مشكلات أساسية في هيكل الاقتصاد، مثل الاعتماد المفرط على قطاع واحد للتصدير. ويتطلب لعلاجه إصلاحات اقتصادية جذرية، مثل تنويع مصادر الدخل القومي، تعزيز القطاعات الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

